البطالة في العراق
الأسباب ـ الاثار ـ المعالجات

المدرس الدكتور
رائد جواد كاظم الجناحي
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

البطالة في العراق
الأسباب ـ الاثار ـ المعالجات

Unemployment in Iraq - causes - effects - treatment

المدرس الدكتور
رائد جواد كاظم الجناحي
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد
Raed Jawad Kazem Al-Janahi: Asst. Lecturer
Email: raedj.kazem@uokufa.edu.iq

الملخص:

تعد مشكلة البطالة احدى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت في المجتمع العراقي لعدة أسباب تقف في مقدمة هذه الأسباب الأزمات التي تعرض لها هذا المجتمع، وهي تعبر عن عجز بنيوي وتراجع في أداء المؤسسات المعنية بمعالجة هذه المشكلة، ولا يتم معالجتها إلا من خلال بناء دولة المؤسسات وتشريع القوانين على مستوى القطاعيين الخاص والعام.

الكلمات المفتاحية: المشكلة، البطالة، الاثار الاجتماعية، المجتمع، الازمة، الاثار الاقتصادية، الشباب، القطاع العام، القطاع الخاص.

المقدمة:

تعد ظاهرة البطالة في الوقت الحاضر إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم بصورة عامة والعراق بشكل خاص بكل مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل اهم ازمة اقتصادية تواجه العراق هو تزايد نسبة البطالة، أي التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه بالأجر السائد دون أن يعثروا عليه. لذا تعد البطالة من أخطر المشاكل التي تواجه العراق، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية، فضلاً عن إنها تمثل هدراً بالعنصر البشري، وهي مؤشر بوجود خلل في النظام الاجتماعي والسياسي فهي تنذر على ان الدولة غير قادرة على أداء واجباتها إزاء مواطنيها في ظل بنائها الهش وسيادتها المهددة، وهنا تعد

البطالة في ظل هذه الأوضاع البيئة الملائمة لنمو التطرف وبيئة لنمو الإرهاب والعصيان على أنظمة وقوانين الدولة، ودليل ذلك مثل ما حصل بالمظاهرات التي بدأت بالمطالبة بالتعينات وتحسين الخدمات العامة وانتهت بأسقاط رئيس الوزراء في العراق حيث قدم رئيس الوزراء استقالته، بسبب ما جاب البلاد من قتل وفوضى وتدهور أحوال الدولة في كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية في أكتوبر ٢٠١٩.

إن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخلو من بعض الغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي، وذلك نتيجة لتعدد التعريفات الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها. لذا نحذر وننذر بوجود أزمة حقيقية إن لم تأخذ الحكومة وبالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والأهلية حلولاً عمليه لمواجهتها، وبالنظر لأهمية موضوع البطالة وما يرافقها على المؤشرات الرقمية الحقيقية.

منهجية البحث Research :

Method:

أولا :أهمية البحث: Research important:

تأتي أهمية البحث من أهمية الظاهرة التي ندرسها وهي مشكلة البطالة التي تعد من المشكلات المستعصية التي يعاني منها وما زال يعاني الاقتصاد والمجتمع العراقي، اذ انها ترتبط بعنصر العمل الذي يعتبر أحد واهم عناصر الإنتاج بعد رأس المال والأرض والتنظيم، فهو الوسيلة والغاية، وان تعطله يعني تعطل الطاقة البشرية الذي يترتب عليها عدم إتاحة الفرصة لاستثمار طاقاته، وتدهور الإنتاجية، فضلا عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

ثانيا :مشكلة البحث Research : Problem:

يعاني الاقتصاد العراقي من وجود البطالة والتي تقف ورائها أسباب كثيرة، نتج عنها مخاطر كثيرة انعكست على الفرد والمجتمع، وهدر ت إمكانات العراق الاقتصادية والبشرية، لذلك ينبغي علاجها للتخفيف من الاثار اقتصادية والاجتماعية والسياسية الأمنية، وما يترتب على استمرارها من أمور أخرى. والسؤال الذي ينبغي ان نطرحه ما هي اثار البطالة على الدولة، الاقتصاد، المجتمع، الافراد، والاستقرار الأمني.

ثالثا: فرضية البحث hypothesis : Research:

يقوم البحث على فرضية مفادها .ان مشكلة البطالة في العراق من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد، والتي أدت إلى أثار اقتصادية واجتماعية وامنية، اذ من خلالها نتنبأ بوجود خطر كبير قد يصيب الدولة، إذا ما كانت هناك خطط تنموية سريعة تساعد في خلق فرص

العمل، والتخفيف من نسب البطالة للعاطلين في سوق العمل والداخلين الجدد اليه.

رابعا هداف البحث Research :

Objective:

١- التعرف على مفهوم البطالة.

١- تحديد اسباب زيادة نسبة البطالة وانواعها ومعالجاتها في العراق.

٢-تحديد الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية الناتجة من البطالة في العراق.

خامسا :أسلوب البحث Research :

Manner:

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي **Inductive approach**يعتمد على تحليل البيانات والمعلومات، التي تتعلق بأسباب ارتفاع نسب البطالة في العراق والاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية المترتبة عليها، اعتمادا على البيانات التي تنشرها وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نشرات المنظمات الدولية والعربية المتعلقة بالظاهرة، المصادر والمراجع العربية، الاطاريح الجامعية، ورسائل الماجستير والانترنت.

سادسا: حدود البحث:Research Border :

الحدود المكانية: العراق.

المبحث الأول: تأصيل نظري للبطالة (البطالة مفهومها وانواعها)

أولا: مفهوم البطالة :

تعد البطالة من أخطر و أكبر المشاكل التي تهدد استقرار الدول، و تختلف نسبها وقوتها من دولة لأخرى و من مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الاثار الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي والامني. ويمكن تعريف البطالة وفق **منظمة العمل الدولية، والتي تنص على أن** " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده " [١]. وبصورة عامة يمكن أن نحدد الأفراد الذين لا يدخلون ضمن مصطلح البطالة هم [٢]:

١- الأشخاص الاغنياء القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.

٢- الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

٣- الأفراد الذين يعملون بمدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل بكل الوقت.

٤- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحسابهم الخاص.

٥- العمال الذين يئسوا من البحث عن العمل، وهم الذين في حالة بطالة فعلية وراغبون بالعمل،

ولكنهم لم يحصلوا عليه وهم محبطين من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تركوا البحث عن عمل. ويكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الاقتصادي.

٦- العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض والاجازة وغيرها من الأسباب.

٧- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن، والطلبة، ربات البيوت والذين أحيلوا على التقاعد.

٨- الأشخاص القادرين عل العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذين بصدد تنمية مهاراتهم.

هنا يتضح أنه ليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلا، وفي نفس الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن نطاق العاطلين.

إن الشخص العاطل عن العمل ينبغي إن تتوفر فيه الشروط الاتية [٣]:

١-ان يكون لديه الرغبة والاستعداد او القدرة على العمل، ولكن ليا يجد العمل.

٢- إن يقوم المتعطل بالبحث الجدي عن العمل، ويمكن اعتبار الشخص باحث عن العمل، إذا قام بالبحث بأي وسيلة كالإعلان في الصحف او تقديم طلب الى ديوان الخدمة المدنية او الشركات وأصحاب الإعمال او مكاتب التوظيف او وزارة العمل او الانترنت او اخرى.

٣- إن يكون في سن العمل وقادرا على العمل ويتحدد سن العمل عادة بين ١٦ -٦٠سنة ويمثل السن ١٦ الحد الأدنى للعمل والسن ٦٠ الحد الأعلى لسن العمل (التقاعد).

أي ان البطالة وفق النقاط اعلاه هي الحالة التي يكون فيها الأشخاص القادرين على العمل وفي حدود سن العمل ولا يمارسون اي نوع من أنواع العمل او النشاط الاقتصادي المأجور، وجادون في الحصول على عمل وان يكون لدى المتعطل الرغبة والاستعداد للعمل والبحث الجدي من خلال التقديم الى العمل بأي وسيلة [٤].

ثانيا: أنواع البطالة:

توجد عدة تصنيفات للبطالة يمكن توضيحها بالجدول الاتي:

جدول رقم (١) يبين أنواع البطالة:

نوع البطالة	مفهومها
البطالة الهيكلية	عدم توازن عرض العمل والطلب
البطالة الدورية	الدورات الاقتصادية(ركود)
البطالة الاحتكاكية	انتقال قوة العمل من وظيفة الى أخرى
البطالة الموسمية	انخفاض الطلب الكلي(كساد)
بطالة العمالة الناقصة	عندما ينتج الفرد اقل من قدرته كالعمالة الماهر في قطاع يحتاج الى عمال غير ماهرة
البطالة المقنعة	عمال يأخذون اجر دون زيادة الإنتاج
البطالة التكنولوجية	تغيير أساليب الإنتاج والتكنولوجيا

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:

(١) م. م رائد جواد كاظم الجناحي، دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٩، ص١٥.

(٢) د. عبد القادر محمد عبد القادر، نحو مفهوم علمي للبطالة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد ٣، جامعة القاهرة، كلية التجارة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٠٦.

4-Report, 2016, Iraq, Economy Profile 2016, Washington, The International Bank for Reconstruction and Development.

ثالثا: اثار البطالة:

١- اثار البطالة على الاقتصاد: تسبب البطالة معاناة عائليّة ونفسيّة بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل، وتؤدّي الى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي، زيادة العجز في الموازنة العامّة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم العاطلين)، وانخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي ثم انخفاض نصيب الفرد منه ومن ثم زيادة نسبة التسرب والرسوب في جميع المراحل

الدراسية، بسبب عدم تمكن الطلبة من الدراسة، لعدم توفر الدخل اللازم لإبقائهم وأسرهم، وشلّ الحياة في بعض القطّاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمّال أحياناً إلى المظاهرات، ظهور الاقتصاد غير المنظم[٥].

٢-الاثار الاجتماعية للبطالة: تؤثر في ايمان الافراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والقوانين السلوكية المألوفة في المجتمع، وزيادة الفقر وهجرة والكفاءات من الشباب الى الخارج، وتفشي الامية والجهل والمرض بسبب عدم قدرة رب الاسرة على اعالة اسرته، ومن ثم خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ إذا لم يكن الوطن قادر على اعالتي او حمايتي فلماذا انتمى اليه [٦]. فضلا عن ان الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع اليه فتنشأ لديه العدوانية والإحباط ومن ثم تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقات أبنائه، حيث ان الزوج الذي يفقد وظيفته فأن تأثيره يمتد الى الزوجة وبقية افراد الاسرة سلبا، ومن ثم ينعكس بدوره على العلاقة الاسرية ومعاملة الأبناء داخل اهم مكونات المجتمع (الاسرة)، كما ان البطالة تعمل على عدم تنظيم وجدولة الوقت وعدم وجود روابط اجتماعية وعدم المشاركة في تحقيق اهداف او مقاصد عامة وعدم تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية والهوية وعدم ممارسة أنشطة معتادة [٧].

٣-اثار البطالة على الامن: تدفع البطالة افراد المجتمع الى ممارسة العنف والجريمة والطرف والطائفية والسرقة وتعاطي المخدرات والاغتصاب والقتل والانضمام لمجموعات إرهابية ومن ثم عدم الاستقرار الأمني والسياسي [٨]. وما يحدث في العراق من مظاهرات وفوضى سنة ٢٠١٩ سببها البطالة.

٤-اثار البطالة على الافراد: يفقد العاطلون عن العمل الى تقدير الذات ويشعرون بالفشل وتصيبهم حالة من الاكتئاب [٩]. ومن ثم الإحساس بانخفاض قيمتهم واهميتهم الاجتماعية وانهم اقل من اقرانهم الين يعملون [١٠]، وان نسبة من العاطلين يسطر عليهم الملل وان يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة [١١]، كما ان البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للأفراد وخصوصا الشباب الذين مازالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي [١٢]. كما تولد البطالة الشعور بالنقص، ومن ثم تورث الامراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال والغش والتلاعب على الانظمة والقوانين من قبل الافراد [١٣].

المبحث الثاني/ تحليل البطالة في العراق:

أولا: أسباب نشوء البطالة في العراق

ثانيا: تحليل البطالة في العراق:

١-حسب المستوى التعليمي.

٢-حسب العمر.

٣-حسب المحافظات.

ثالثا: الاثار والمعالجات للبطالة في العراق.

١-الاثار الناجمة عن البطالة في العراق.

٢-المعالجات الواجب الاخذ بها.

أولا: أسباب نشوء البطالة في العراق:

ظهرت مشكلة البطالة في العراق كأحد المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وذلك لاسباب عديده منها:

١- اعتماد العراق على القطاع النفطي في الناتج المحلي وفي الصادرات، والاستيرادات ايضا، ويشغل الاخير ٢% من العمالة المحلية والباقي عمالة وافدة (١٤).

٢- الاعتماد التعينات والوظائف للقطاع العام بدل الخاص وعدم دعم الأخير بالتشريعات (١٥).

٣-زيادة الانفاق على المؤسسات العسكرية بدل من انفاقها على البناء والاعمار وتطوير الخدمات العامة والبنى التحتية لتشغيل العاملين (١٦).

٤-سوء الإدارة، والزيادة السكانية حيث وصل معدل النمو السكاني٣%، ووجود العمالة الوافدة.

٥-الهجرة من الريف الى المدينة، لعدم وجود سياسات دعم خاصة للقطاع الزراعي واهماله من قبل الحكومة، بسبب عدم توفر طرق النقل المعبدة، وعدم توفر الخدمات العامة من ماء وكهرباء ومؤسسات التعليم وصحة وامن والهجرة من الريف الى المدينة ثم زيادة عرض العمل (١٧).

٦-سؤ التخطيط، فضلا عن عدم موائمة مخرجات التعلم الفني والتدريب المهني مع احتياجات سوق العمل، من خلال عدم الاهتمام بالمناهج في الجامعات على ما يحتاجه سوق العمل من المهارات المهن، ولغاء الإقراض للمشروعات الصغيرة، وعدم وجود مؤسسات التدريب (١٨).

٧-الحصار الاقتصادي من ١٩٩٠- ٢٠٠٣، وما جاء بعد ذلك من تغير النظام وتفكيك الجيش وقوى الامن والتصنيع العسكري والوزارات، وما تلاه من عدم الاستقرار الأمني والطائفية والقتل سنة و٢٠٠٨،٢٠٠٧، وما نتج عنه من عدم دخول الاستثمارات الأجنبية التي تعمل على تشغيل العاطلين، فضلا عن توقف عن إعادة الاعمار، وتخريب لكافة القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية من خلال الانفتاح الاقتصاد المنفلت والغير المدروس مما الى اغلاق الصناعات المحلية وتسريح العاملين فيها مما أدى الى ظهور الاقتصاد السري وغير المنظم، واتجاه التوظيف للقطاع الحكومي وما

نتج عنه من بطالة مقنعة، وبيع ممتلكات الدولة وتحويلها الى القطاع الخاص (الخصخصة) واعتماد الشباب على المنح والمساعدات الحكومية الذين هم سلوكهم استهلاكي وليس انتاجي، فضلا عن خفض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب، وعدم تخصيص موارد مالية من ميزانية الدولة الى الانفاق الاستثماري المحلي لدعم العاطلين، وانتشار الفساد الإداري والمالي، وانتشار العمالة الوافدة التي تعمل بأجور اقل من العامل المحلي مما زادة من نسبة البطالة، ووجود التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) مع الارتفاع المتزايد للنمو السكاني حيث بلغ سكان العراق ٢٢ مليون نسمة حسب تعداد ١٩٩٧ الى ٢٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٧ [١٩]. و٣٧مليون نسمة عام ٢٠١٦ بمعدل نمو سنوي ٢.٤% وهو اعلى معدل في العالم، وما خطط للعراق بان يكون أداة استنزاف للموارد المادية والبشرية ضد الحرب على داعش والتي استمرت أكثر من ثلاث سنوات من سنة ٢٠١٤ -٢٠١٧ وما كان للعراق من مظاهرات وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي كل هذه الأسباب زادت نسبة البطالة في العراق [٢٠].

ثانيا: تحليل البطالة في العراق:

١-: حسب المستوى التعليمي:

يعد تخرج الدفعات من الخريجين من الشهادات الإعدادية والبكالوريوس والماجستير لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل وكما يوضحه الجدول(٢) الذي يوضح انخفاض نسبة البطالة لحاملي مؤهل الابتدائية من ٥٥.١% عام ٢٠٠٣ إلى ١٢.٧٠% عام ٢٠١٧ وهذا يشير إلى استعداد هذه الفئة للعمل بأي فرصة متاحة، بينما نشاهد زيادة معدل البطالة للحاصلين على شهادة الإعدادية وهذا يرجع إلى عدم وجود موائمة، بين مخرجات الإعدادية المهنية (صناعة، زراعة، تجارة) واحتياجات سوق العمل بسبب وجود مناهج لا تتناسب والمشروعات الصناعية والزراعية والتجارية، إما زيادة معدل البطالة لشهادات الدبلوم والبكالوريوس ، فهو مؤشر لعدم وجود التكامل واتفاق بين ما يحتاجه سوق العمل والمقررات الدراسية التي ينبغي ان تدرس لتوائم السوق من مخرجات الكليات والمعاهد ، فضلا عن عدم رغبة الشباب من حاملي البكالوريوس والدبلوم للعمل في أماكن لا تناسب و مؤهلاتهم او مكاناتهم التي هي غير موائمة لسوق العمل فضلا عن الاعتبارات الاجتماعية باعتبارها اعمال ينظرون لها نظرة دونية، لذا فأن هدفهم

جدول (٢) التوزيع النسبي للعاطلين حسب المستوى التعليمي لسنوات مختارة (٢٠١٧-٢٠٠٣) نسبة مئوية

السنة	الشهادة	ابتدائية	متوسطة	اعدادية	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
٢٠٠٣		٥٥.١٠	١٣.٤٨	٨.٠٩	٩.٦٣	١٢.٤٥	٠.٤٧	---	---
٢٠٠٤		٥٤.٦٠	١٥.٧٨	٦.٩٣	١٠.٦٩	١١.٥١	٠.١٢	٠.٢٩	٠.٠٢
٢٠٠٥		٥٢.٨٩	١٥.٤٥	٧.٠٩	١١.٩٠	١٢.٤٠	٠.٠٨	٠.٢٨	٠.٠١
٢٠٠٦		١٨.٣٠	١٨.١٩	١٧.١٥	١٥.٤٥	١٩.٧٦	٦.٦٦	٤.٨٠	٠.٠٠
٢٠٠٨		١٢.٢٠	١٠.٤٠	١٢.٢	١٣.٤	١٤.٣٠	٦.٥٠	٣.٧٠	٠.٠٠
٢٠٠٩		١٢.٣٥	١٠.٦٠	١٢.٧	١٣.٥	١٤.٣٧	٦.٦١	٣.٨٥	٠.٠١
٢٠١٢		١٢.٥٥	١٠.٦٧	١٢.٨	١٣.٦	١٤.٤٢	٦.٧٠	٣.٨٧	٠.٠٢
٢٠١٥		١٢.٦٠	١٠.٦٩	١٢.٩	١٣.٧	١٤.٤٦	٦.٧٦	٣.٨٩	٠.٠٢
٢٠١٧		١٢.٧٠	١٠.٧١	١٢.٩٥	١٣.٩	١٥.٨٥	٧.٨٠	٤.٦٠	٠.٠٤

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة، للسنوات :٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٥، ٢٠١٧.

القطاع العام بأعماله الإدارية والخدمية والتي هي أصلا الغير إنتاجية (بطالة مقنعة) باعتبار ان سلوك افراد المجتمع العراقي استهلاكي أكثر مما هو انتاجي، اما بالنسبة لارتفاع معدل البطالة لشهادة الدبلوم العالي والماجستير فأن ذلك يعود إلى ارتفاع إعداد الحاصلين على هذه الشهادة.

٢-تحليل البطالة حسب العمر: هناك زيادة في معدلات بطالة الشباب المتعلم وغير المتعلم في سوق العمل وخريجين جدد وذلك لسوء الإدارة والفساد الإداري وعدم وجود خطة الاستيعاب البطالة وعدم جذب الاستثمارات الأجنبية وعدم تشغيل العاملين في الأخير بدل العمالة الوافدة.

يتضح من الجدول رقم (٣) بان اعداد الشباب العاطلين في تزايد مستمر لعدم وجود خطة استراتيجية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الشباب في سوق العمل المؤهل والغير موهل، ونلاحظ معدل البطالة للأعمار ١٥ سنة فما فوق هي ١٠.٦ عام ٢٠١٤ لتزداد الى ١٢.٦ عام ٢٠١٩ بسبب عدم وجود القطاع الخاص بجانب القطاع العام وعدم الاهتمام بالمشروعات الصغيرة واقراض الشباب وتشريع قانون الخدمة العسكرية. اما اجمالي معدل بطالة الشباب من ١٥-٢٤ فهي ٢٠% عام ٢٠١٤لترتفع عام ٢٠١٩ الى ٢٢.١٩% وهذا مؤشر خطير، مما يدلل ان هذه المرحلة من العمر ليس في سن الدراسة، ويمكن زجهم في مجموعات إرهابية.

والجدول (٣) يوضح معدلات البطالة حسب العمر والجنس %. سنوات مختارة

مؤشرات التشغيل والبطالة	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٩
معدل البطالة للأعمار ١٥+	١٠.٦	١٠.٨	٢٢.٦
معدل بطالة الشباب للأعمار (٢٤-١٥)/ذكور	١٧	٢٠.١	٢٠.١٩
معدل بطالة الشباب للأعمار (٢٤-١٥) /اناث	٦٤.٨	٣٨	٥٦.٣
معدل بطالة الشباب للأعمار (٢٤-١٥)/ اجمالي	٢٠	٢٢.٧	٢٤.٨
معدل النشاط الاقتصادي ١٥+	٤٢.٧	٤٣.٢	٣٦.١
معدل عمالة الاطفال للأعمار (١٤-٦)/ذكور	٢.١	٣.٤	٥.١
معدل عمالة الاطفال للأعمار (١٤-٦)/ اناث	٠.٨	٢	٣.٢

١المصدر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠١٤.

٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسح تقويم الحالة التغذية والهشاشة للأسرة في العراق ٢٠١٦.٢٠١٩

٣-**تحليل البطالة حسب المحافظات :** يتضح بأن محافظة ذي قار تتقدم على بقية المحافظات بالمرتبة الأولى بمعدل بطالة اذ بلغ ١٧.٤% سنة ٢٠١٤ الى ١٩.٩ % عام ٢٠١٨ تليها ميسان اذ تبلغ ١٦.٥ % سنة ٢٠١٤ الى ١٩,١% سنة ٢٠١٨ وحتلت بغداد المركز الثالث ١٣.٣% سنة٢٠١٤ الى ١٤.٨% سنة ٢٠١٨، وهذا يعود الى امتلاك العراق هرم سكاني من الشباب مما شكل عبء على قدرة القطاع العام في استحواذه بشكل كامل وقصور القطاع الخاص في تشغيل العدد الفائض عن حاجة القطاع العام، فضلا عن ان هذا المؤشر خطير ينذر عن خطر هذا المعدل، متجسدا بما ذهبت اليه المحافظة من تظاهرات عطلت الحياة الاقتصادية في البلد، وكما يوضحه جدول رقم (٤)، وهذا يدل على عدم توفر دعم للمشروعات الصغيرة التي تحتاج الى رأس مال بسيط وكثافة الايدي العاملة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٥) الذي يبين ارتفاع عدد المشروعات الصغيرة في بغداد وبابل الموصل والبصرة واهمال محافظة ذي قار وميسان والقادسية في هذه المشروعات ما سببه من بطالة ومن ثم وعدم الاستقرار الأمني في هذه المحافظات التي فيها بطالة، أن نسبة معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة قد بلغت ٣٦.١%، والشباب شكلوا نسبة ٦١.٦% مقابل ٨.٨% للإناث.

ان غياب الحلول والمعالجات والتعاون بين الحكومة وصندوق النقد الدولي في ٢٠١٨ ان نسبة بطالة الشباب في العراق تصل أكثر من٤٠%، وازدادت مشكلة البطالة في العراق ومن ثم يتخرج سنويا الى سوق العمل دون ان يجدوا وظائف لهم في الدولة.

جدول(٤)معدلات البطالة والنشاط الاقتصادي للأعمار ١٥ + حسب المحافظات للسنوات ٢٠١٤ –٢٠١٨				
المحافظة	2014		2018	
	البطالة	النشاط الاقتصادي	البطالة	النشاط الاقتصادي
نينوى	8.2	39.2	12	20
كركوك	2.9	46.0	9.9	25.8
ديالى	8.8	39.7	5.7	21.1
بغداد	13.3	44.7	14.8	35.6
بابل	9.5	42.4	10	45
كربلاء	6.7	44.9	7.1	40.8
واسط	7.2	42.6	10.8	34.9
صلاح الدين	8.2	40.2	10.8	30.8
النجف	8.3	43.9	9.5	32.1
القادسية	13.2	45.6	11.9	40.7
المثنى	8.0	35.3	14.5	37.2
ذي قار	17.4	39.3	19.9	31.6
ميسان	16.5	41.3	19.1	30.8
البصرة	12.2	39.3	10.	33

المصدر: ١–وزارة التخطيط، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٤.

٢–وزارة التخطيط، نتائج مسح تقويم الحالة التغذية والهشاشة للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٨.

نلاحظ من الرسم البياني في الجدول رقم (٥) ان أكثر المشروعات الصناعية الصغيرة تتمركز في بغداد واكثر عدد العاملين فيها، وذلك بسبب زيادة نسبة عدد السكان في العاصمة وزيادة عدد المشاريع المتوسطة والكبيرة فيها والتي تعتبر موادها الأولية منتوجات المشاريع الصغيرة التي تعتبر مكملة للصناعات المتوسطة والكبيرة، فضلا عن زيادة الطلب على المشروعات الصغيرة من قبل السكان المستهلكين لمنتجات هذه المشروعات ، إضافة الى ان العلاقة طردية بين عدد المشاريع الصغيرة وعدد العمال وعدد المشروعات وعدد السكان، وهنا نلاحظ أيضا في الرسم البياني ان بغداد احتلت المرتبة الأولى لعدد المشاريع حيث بلغت اكثر من(١٢٠٠٠) مشروع صناعي صغير وبلغ عدد العاملين فيها اكثر من (٣٥٠٠٠)، وهذا دليل على ان كثرة المشروعات الصناعية الصغيرة في بغداد جعل قلتها في محافظة القادسية اوذي قار بسبب

فعالية النشاط الاقتصادي في العاصمة بغداد باعتبارها تجمع لمدينة (عاصمة إدارية) أولا ومدينة اقتصادية وإدارية وتجارية ثانيا، مما جعل النشاطات الاقتصادية تتجه الى بغداد دون محافظة القادسية او ذي قار، وهذا دليل على قلة الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة في اغلب المحافظات الوسطى والجنوبية من قبل الحكومة وبالتالي وجود نسبة من البطالة في تلك المحافظات (عدم وجود خطط استراتيجية)، عدا نينوى والبصرة باعتبارهما محافظتين تجاريين وحدودية اذ تنشط فيها حركة التجارة وكافة النشاطات الاقتصادية، فضلا عن الكثافة السكانية في هذه المحافظتين، وتقديم الدعم المادي لتطوير تلك المشروعات التي تتسم بكثافة العمل وقلة رأس المال، لتخفيف نسبة البطالة في المحافظات التي تعاني من قلة المشر وعات الصغيرة.

جدول رقم (٥) يوضح عدد المشروعات وعدد العاملين عي العراق لسنة مختارة ٢٠١١

اسم المحافظة	عدد المشروعاد	عدد العمال
نينوى	3529	12572
كركوك	1689	5573
ديالى	2392	7152
الانبار	3318	10902
بغداد	12013	35416
بابل	4617	11579
كربلاء	3283	10576
واسط	2303	7936
صلاح الدين	1362	3928
النجف	2272	8499
االقادسية	1191	2969
المثنى	1415	4298
ذي قار	1228	3416
ميسان	1571	3585
البصرة	5089	16966
المجموع	47272	132795

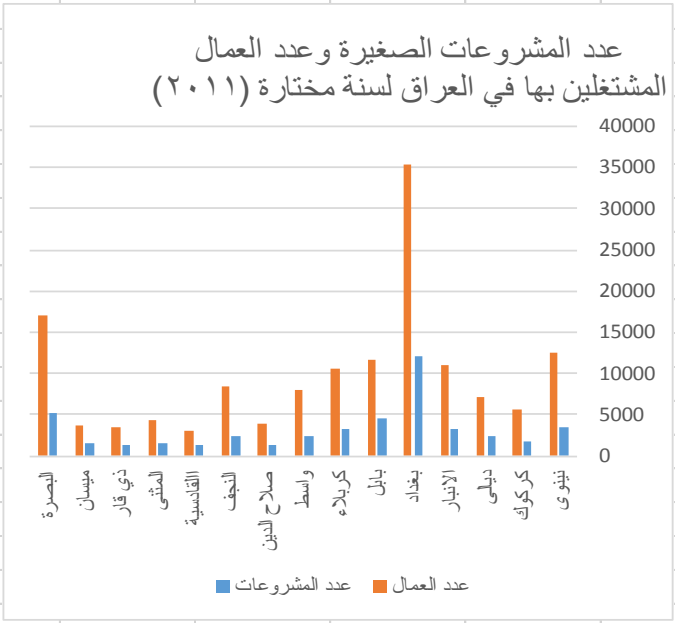

–المصدر للرسم والجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ مديرية الإحصاء الصناعي.

ثالثا: الاثار والمعالجات للبطالة في العراق:

أ-الاثار الناجمة عن البطالة في العراق [1]:

١-يعتبر الشباب قنبلة موقوتة سرعان ما تنفجر فتشل حركة البلد الاقتصادية السياسية والاجتماعية، وما حدث بالعراق في أكتوبر ٢٠١٩ من مظاهرات ثم توسعت للمطالبة بالخدمات العامة والتغيير.

٢-فقدان الأمن الاقتصادي للفرد والمجتمع، حيث يفقد العامل دخله الأساسي وربما الوحيد مما يعرضه وأسرته للفقر والحرمان.

٣-تؤدي البطالة إلى إهدار قيمة العمل البشري وخسارة في قيمة الناتج القومي الإجمالي لأنها هدر في الموارد البشرية. ترهل القطاع العام وظهور البطالة المقنعة.

٤- تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

٥- تؤدي البطالة إلى خفض مستويات الأجور نتيجة قبول العاطلين عن العمل لأجر أدنى من الأجر السائد مقابل الحصول على عمل مما يؤدي إلى عدم التوازن بين الأجور والأسعار وتكاليف المعيشة.

٦-ظهور الاقتصاد غير المنظم، وعدم الاستقرار الأمني.

٧- تؤدي البطالة إلى معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب ما تولده من حرمان ومعاناة قد تدفع بالفرد إلى تعاطي الخمر والمخدرات وممارسة الدعارة، وانضمام الشباب العاطل الى عناصر ارهابية مما يؤدي إلى ممارسة أنواع العنف والخطف والسرقة والجريمة، كذلك البطالة ينتج عنها هجرة الشباب.

ب-المعالجات للبطالة في العراق [*]:

١-السياسة النقدية:

الحل الأول هو السياسة النقدية التوسعية وهو حل سريع وفعّال وقوي. إنّ انخفاض أسعار الفائدة تشجع للأُسر بالاقتراض بسعر أرخص مما يدفعهم لسد حاجاتهم من السيارات والمنازل والالكترونيات الاستهلاكية واخرى. وهذا يحفز الطلب بالارتفاع، ومن ثم انخفاض أسعار الفائدة أيضا يشجع أصحاب الاعمال على الاقتراض، ومنحهم رأس المال لتوظيف عمال جدد لتلبية الطلب المتزايد.

٢-السياسة المالية:

ويعني ان الحكومة إما تزيد الإنفاق لتحفيز الاقتصاد او تخفض الضرائب، حيث إنّ السياسة المالية تكون بطيئة عند بداياتها، ومن ثم يمكن أن تكون أكثر فعالية. كما تتطلب هذه السياسة الثقة بأنّ الحكومة ستحفز الاقتصاد وأنّ الأمور ستكون جيدة، والثقة هي عامل مهم في إقناع السكان بالاتفاق من أجل مستقبل أفضل. إن تخفيض الضرائب يعطي المستهلكين المزيد من المال للإنفاق وزيادة الطلب، حيث يقلل من تكاليف المعامل والشركات، والتي يمكنها من استخدام الأموال للاستثمار في أعمالهم وتوظيف المزيد من العمال، أن الإنفاق الحكومي يكون

بصورة برامج عمل، حيث توظف الحكومة العمال والشركات مباشرة لبناء الطرق والجسور وتقديم الخدمات.

٣- **حلول الإنفاق:** أن الإنفاق على تمويل المشاريع الضخمة يعطي أكثر فاعلية، فهو يخلق آلاف من فرص العمل، كما أن الإنفاق على التعليم يعد حلاً سريعاً لمشكلة البطالة، فالإنفاق على الكادر التعليمي ورفع اداءهم يرفع مستوى التعليم، ومن ثم يخلق آلاف الوظائف في المستقبل، لأنّ المتعلمين المتدربين تدريبا جيدا وبشكل أفضل هم أكثر قدرة في الحصول على وظائف أفضل، ومن ثم يكونون قادرين على شراء المزيد من الأشياء مع ارتفاع الأجور.

المصانع والمعامل، لأنها تحل محل الكثير من العمال، وتشجيع الافراد على المشاريع الصغيرة لأنها لا تحتاج الى رأس مال كبير على إقامتها والمشاريع الصغيرة تشغل عدد كبير من العمال التي تُدرُّ عليهم دخلاً وتوفر لهم فرصَ العمل، ينبغي التدريب والتشجيع على هذه الأعمال.

٤-دراسة الوضع الاقتصادي للسوق بالطُرُق الحديثة:

وذلك لمعرفة التخصصات المطلوبة من أجل تعميمها على الشباب والمُقبلين على العمل، وتوجيهُهم في مجالات دراستهم. أي موائمة مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل. ٥-**التقليل من استخدام العمالة الوافدة:** في الأعمال فهذا يزيد من فرص العمل للأيدي العاملة في البلد نفسه أي لانسلك نظام المنشأة النفطية التي تشغل ٢% من العمالة المحلية.

٦- **تقديم التشجيع والدّعم لأصحاب رؤوس الأموال:** من أجل تشجيعهم على العمل، وفرض الرسوم على السلع المستوردة التي تنافس السلع المحلية التي ينتجونها، تقديم الدعم والمالي والمادي والقانوني لأصحاب المشاريع الاقتصادية الناجحة ومن ثم يزداد الطلب على الايدي العاملة.

٧-**بناء المشاريع الصغيرة:** وتسهيل عملية الإقراض لأنها مشاريع قليلة رأس المال وكثيفة العمل ومن ثم خلق فرص العمل للعاطلين.

٨- **استبدال العمل محل الآلات:** قدر الإمكان في العملية الإنتاجية، اذ انها توفر فرص عمل، وتحديد الحد الأقصى لسن العمل اقل من ٦٠ سنة، لخلق فرص العمل في سوق العمل للشباب.

٩- **تدريب العاطلين عن العمل على مهن:** تنتج لإشباع حاجات المجتمع وفق المواد الأولية المتوفرة والقروض الميسرة بفائدة قليلة لتدر عليهم الأرباح هم وعوائلهم لتحريك العجلة الاقتصادية وتشجيعهم على هذه المهن.

١٠-**تأهيل الخريجين:** من العاطلين حول حاجة سوق العمل للتخصصات المختلفة المطلوبة، وتأهيلهم بما يطلبه سوق العمل، وتوجيههم إلى التخصصات المهنية التي يعزف عنها الكثير من

الشباب وتوعيتهم بأهمية تلك المهن التي يطلبها سوق العمل.

١١-**تنشيط المناخ الاقتصادي:** ودعم القطاع الخاص وتطوير أساليب وطرق العمل التي تخلق فرص عمل جديدة للعمال الجدد.

١٢-**عمل الدراسات الاستراتيجية:** وإنشاء المراكز المتخصصة التي تنظم فرص العمل داخل المجتمع وتوفير قاعدة بيانات لأصحاب رؤوس الأموال عن العمال العاطلين وتخصصاتهم ونوع مهارتهم.

١٣-**التعاون فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص** وتقديم الدعم المادي والقانوني وشموله بكل ما يتمتع به القطاع العام من امتيازات العمل في محاولة خلق فرص العمل المختلفة.

١٤-تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتقديم الدعم القانوني وتهيئة الأرضية المناسبة لهم وتوعية المجتمع بأهمية هذه الاستثمارات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

١٥- اصدار قانون الخدمة الإلزامية العسكرية، برواتب توفر الحياة الكريمة للشباب

تمت هذه المعالجات بالاعتماد على:

١-نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة العراق نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٣، العدد ٢، جامعة بابل، كلية الآداب،٢٠١٥، ص٩٤-٩٨.

٢- نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلد ٥، العدد ١٩، ٢٠٠٨، ص٨٣-٨٦.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

١- نوع البطالة في العراق هي البطالة الهيكلية، الناتجة عن الاختلال في الهيكل الإنتاجي، نتيجة توقف النشاطات الاقتصادية الزراعية والصناعية واغلب الأنشطة الخدمية، وعدم موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

٢- ساهمت البطالة في عدم استقرار الوضع الأمني وأدت إلى تفشي الكثير من الظواهر التي لا تليق بمجتمعنا كالتسرب من الدراسة والتشرد والاستعطاء للأطفال والنساء في الطرقات والتقاطعات المرورية وعمل الأطفال وممارسة الرذيلة، مما يضيف أعباء جديدة على الدولة والمجتمع، بهدف إعادة تأهيل من دفعتهم الظروف إلى بعض الممارسات التي لا يريدها مجتمعنا ولا يتحملها اقتصادنا، لذلك لابد من وضع نظام اعانات للعاطلين يكفل العيش الكريم.

٣ - اجراءات فرض الحصار الاقتصادي وسياسات سلطة الائتلاف التي أدت إلى إلغاء أجهزة الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي وهيئة التصنيع العسكري وباقي الوزارات وتدمير

البنية التحتية للاقتصاد ومحاربة القطاع الخاص وعدم تشجيع الاستثمارات الاجنبية، ومن ثم تسريح اعداد كبيرة من منتسبي هذه الأجهزة، ومن ثم الضغط على سوق العمل ثم عدم الاستقرار.

٤- ان الحروب من ١٩٨٠- ٢٠٠٣ لها دور في إخفاء معدلات البطالة بالنظر لمشاركة غالبية السكان النشطين اقتصادياً في المجهود الحربي لهذه المعارك، ولكن توقف الحروب وتسريح اعداد كبيرة من المشاركين فيها وما تلاها من تخريب للزراعة والصناعة، وسياسة الاستيراد المنفلت وتحرير التجارة بدون رسوم كمركية، ادى إلى تدني الإنتاج الزراعي والصناعي ومن ثم اندثار الكثير من الصناعات بسبب منافسة السلع الاجنبية للسلع المحلية، ثم بروز ظاهرة البطالة، وارتفع ضغط الباحثين عن العمل على سوق العمل بسبب عدم وجود فرص العمل، أو لعدم ملائمة تأهيل الباحثين عن العمل للفرص المتاحة.

ثانيا: التوصيات:

١- العمل على تغيرات اساسية في المناهج الدراسية كافة من الابتدائية الى التعليم العالي وخلق موائمة بين إعداد الخريجين ومتطلبات سوق العمل، والاهتمام بالبرامج التدريبية في الجامعات والمعاهد الحكومية والاهلية لتأهيل واعادة تأهيل العاطلين عن العمل واعادة استخدام القوة العاملة التي تضررت نتيجة بيع أو نقل أو إغلاق الشركات التي كانوا يعملون بها.

٢- تفعيل نظام الإعانات المالية للعاطلين عن العمل من قبل صندوق خاص في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولحين إيجاد فرص عمل لهم، بحيث يسد النقص الحاصل في دخولهم ولا يجعله متكاسل عن البحث على عمل اخر، لذلك ينبغي بناء دولة مؤسسات وتشريع القوانين على المستويين العام والخاص.

٣- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومنحها القروض الميسرة ذات فائدة قليلة، وتسهيل حصولها على المعدات والآلات، وان تعفى عن الضرائب والرسوم لتساعدها على المنافسة مع المنتجات الأجنبية المستوردة، لأنها مشروعات تحتاج الى رأس مال قليل وكثافة في عمل.

٤- دعم الاستثمارات الداخلية والخارجية، لخلق فرص العمل للخريجين، والخريجين الجدد وحسب مؤهلاتهم العلمية، ووضع نظام للحوافز يسهم في جذب المستثمرين، وتشجيع القطاع الخاص، واعطائه الضمانات لتوسيع نشاطه، بهدف توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة عن حاجة سوق العمل.

٥- وضع قاعدة بيانات بالتعاون بين وزارتي التخطيط، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن نسب البطالة في العراق وفي كل محافظة، لمعرفة حجم البطالة ونوعها، واستحداث غرفة

عمليات لإدارة برنامج وطني يقوم على التنسيق بين الوزارات المختلفة لخلق فرص العمل التي تلائم مؤهلات العاطلين عن العمل، وتحقيق العدالة بين افراد المجتمع، و الاهتمام بالتنوع الاقتصادي الذي يشمل الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والاستفادة من ايرادات القطاع النفطي وتوظيفها لصالح الاستثمار العام في برامج مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المصادر:

اولا–المصادر العربية:

١- خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط١٠، ٢٠٠٩.

٢- رائد جواد كاظم الجناحي، دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق، بحث غير منشور، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد،٢٠١٩.

٣- رائد جواد كاظم الجناحي، اتجاهات سياسات التوظيف في العراق وانعكاسها على سوق العمل في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٦.

٤-سوزان حسن ابو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، جامع عين شمس، كلية التجارة القاهرة، ٢٠٠٤.

٥-عبد الرحيم نجم المشهداني، ظاهرة البطالة في العراق، الحلول، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١١ ، السنة ٤، ٢٠٠٦.

٦- عبد الجبار عبود الحلفي، البطالة في العراق مع إشارة خاصة إلى بطالة الشباب، مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد٤٣، ٢٠١٢.

٧-عبد الرحيم نجم المشهداني، ظاهرة البطالة في العراق، الحلول المقترحة لها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١١، ٢٠٠٦.

٨- عبد القادر محمد عبد القادر، نحو مفهوم علمي للبطالة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد ٣، جامعة القاهرة، كلية التجارة، القاهرة، ٢٠٠٢.

٩- عاقلي فضيلة محمد، أسباب البطالة واثارها الاقتصادية، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر، ٢٠١٨.

١٠- مالك عبد الحسين احمد، البطالة في العراق- الأسباب، النتائج، المعالجات، الكلية التقنية الإدارية، جامعة البصرة، ٢٠١٢.

١١- محمد ناصر علي، واقع التشغيل والبطالة للمدة من ١٩٧٧ – ٢٠٠٤، مجلة التقني، المجلد ٢١، العدد ١٦ ، ٢٠٠٨.

١٢- ميادة رشيد كامل، تحليل اتجاهات البطالة للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٨، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١٠.

١٣- محمد ناصر إسماعيل، واقع التشغيل والبطالة للمدة من ١٩٧٧ – ٢٠٠٤، مجلة التقني، المجلد ٢١، العدد ١٦ ، ٢٠٠٨.

١٤- محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، دراسة تحليلية عن البطالة وآثارها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٢، العدد الثاني، السعودية، ٢٠٠٤.

١٥- نبيل جعفر صادق، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاه المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد ٥ العدد ١٩، جامعة البصرة، ٢٠١٦.

١٦- نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة العراق نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٣، العدد ٢، جامعة بابل، ٢٠١٥.

١٧- نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلد ٥، العدد ١٩، ٢٠٠٨.

١٨-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،٢٠١٢.

١٩- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠١٤.

٢٠- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسح تقويم الحالة التغذية والهشاشة للأسرة في العراق ٢٠١٦.

ثانيا-المصادر الأجنبية:

nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger, 2006, p 37.

-Report, 2016, Iraq, Economy Profile 2016, Washington, International Bank for Reconstruction and Development The

-conseil national économique et social en coopération avec le programme des

ثالثا-التقارير الدولية:

١-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١.

٢- بيانات صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨.

رابعا-الانترنيت: موقع المسلة، الشبكة العنكبوتية، تاريخ الدخول: ٢٠١٩/١٢/٢.

Abstract:

The problem of the unemployment is considered as one of the social economic problems for many reasons stand behind it, in advance of these causes the crisis that the society subjected to, it expresses of the structure shortage and withdrawal in the performance of the related foundations with treating like this problem, this is never done except through build state of establishments and enact laws on the level of the two public and private sectors.
Keywords: problem, unemployment, social impacts, society, crisis, economic impacts, youth, public sector, private sector.